شدد على ضرورة مكافحة التهريب وترشيد القوانين التي تنظم عملية الاستيراد:

د. العميثلي: القطاع الصناعي يعتبر مرتكزاً رئيسياً لبناء وتطوير المجتمعات واقتصادياتها القومية

خاص/الثورة
أكد أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور قائد العميثلي أن القطاع الصناعي يعتبر مرتكزاً رئيسياً لبناء وتطوير المجتمعات واقتصاداتها القومية. وتبرز هذه الأهمية من خلال الدور الفاعل والحيوي للصناعات الوطنية على مجمل المتغيرات الاقتصادية سواء على صعيد النمو الاقتصادي أو استيعاب العمالة.

وأضاف : ورغم الأهمية الكبيرة التي تسهم بها الصناعات الوطنية في التنمية.. لذا فإنها تحظى باهتمام حكومات وبلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

وإذا كانت الحكومة في بلادنا تبدي اهتمامها بهذه الصناعات، إلا أن الملاحظ أن هناك العديد من المعضلات والاختلالات الاقتصادية المزمنة والمستجدة التي تعيق إمكانية تطوير الصناعات الوطنية من أهمها ظاهرة التهريب.

وأكد أن هذه الظاهرة تعتبر من أهم الظواهر السلبية التي تسهم في إعاقة تنمية القطاع الصناعي وتطويره، كون تفشي هذه الظاهرة في مجتمعنا يعتبر حرباً غير معلنة أو ضمنية على الاقتصادي الوطني بوجه عام وعلى صناعاتنا الوطنية بشكل خاص.

وبالرغم من أن التهريب يعتبر ظاهرة عالمية تحدث في معظم بلدان العالم، إلا أن حكومات هذه الدول تعمل على التصدي لها وتجريم أصحابها ومرتكبيها سواء من خلال القوانين والإجراءات المنظمة لفعاليات معظم الأنشطة الاقتصادية المرخصة، أو من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي يتم توقيعها بين مختلف الدول وبالذات الدول المجاورة التي تسود في ما بينها ظاهرة التهريب.. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى المخاطر والأضرار الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن هذه الظاهرة والتي لا تمس حياة المواطنين فقط بل تمس الصناعات الوطنية واستراتيجية التنمية المستدامة.

وبين الدكتور العميثلي أن السلع المهربة والمستوردة لها اثر كبير على قدرة المنتجات الصناعية في ظل المنافسة غير المتكافئة بين منتجاتنا الوطنية والسلع المستوردة بشكل عام والمهربة التي تغرق الأسواق بشكل خاص.. وذلك في ظل سوق يفتقد نظاماً فعالا للمواصفات والمقاييس، حيث يتبين لنا هذه المنافسة من خلال ارتفاع نسبة الواردات السلعية بما فيها السلع المهربة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي قد تتجاوز ما نسبته ٩٣بالمائة خلال السنوات الأخيرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتفاع نسبة درجة انكشاف اقتصادنا الوطني على العالم الخارجي وعدم قدرة المنتجات الوطنية على مجاراة ومنافسة مثل هذه السلع المستوردة بشكل عام والمهربة بشكل خاص.

وقال :وقد زاد من هذه المنافسة وحدتها برنامج الإصلاح الاقتصادي المتضمن تحرير التجارة والأسواق بدرجة كبيرة، وتخلي الدولة عن جزء كبير من أنشطتها الاقتصادية والرقابية المتشددة التي كانت سائدة من قبل الأمر الذي افرز بعض الجوانب السلبية الخاصة أو المتعلقة بحماية المنتج الصناعي من جانب، وانتشار السلع المهربة بالإضافة إلى زيادة الغش والخداع، وتضليل المستهلك، مما أدى إلى تضرر المستهلك بدرجة أولى والمنتجات الصناعية بدرجة كبيرة.

وتمنى من الحكومة والمختصين والمهتمين العمل بجدية للحد من تفشي ظاهرة التهريب وإدراك مدى الأضرار والخسائر المترتبة عليها والتي كما ذكرنا سابقا لا تمس فرداً معيناً أو صناعة معينة بقدر ما تهم المجتمع ومقدراتنا التنموية ذات الأبعاد الاستراتيجية والقومية.

كما دعا الى ترشيد القوانين والنظم التي تنظم عملية الاستيراد مع تشديد العقوبات على المهربين بما يسهم في الحد من ظاهرة التهريب، بالإضافة إلى إرشاد المواطنين بكيفية شراء السلع والتأكد من مطابقتها للمواصفات، وتوعيته بمخاطر استهلاكه للسلع المهربة والتي تعرض حياتهم للخطر.

توقعات بتدفق الاستثمار الخليجي الى اليمن

خاص /الثورة
أكد رجل أعمال إن بلادنا زاخرة بالثروات المتنوعة وبالسياحة المتنوعة أيضا وبموقعنا الاستراتيجي الذي يتوسط خطوط الملاحة الدولية وعندنا الثروة البشرية ورؤوس الأموال المقيمة والمهاجرة... لا ينقصنا إلا الإرادة الوطنية وصدق النوايا وإذا تحقق ذلك لاستطعنا اللحاق بركب الأمم المتقدمة.

وقال: إن تدفق الاستثمار العربي والاجنبي الى اليمن يتطلب توفير العديد من المتطلبات أهمها البنية التحتية المناسبة والمتطورة ومن ذلك توفير الأرض وخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات .

وذكر أحد رجال الاعمال فضل عدم ذكر اسمه : « يزعجني أن اعلم أن الأخوة المستثمرين يستوردون ضمن مدخلات مشاريعهم مولدات كهربائية ومبررهم في ذلك أن البلاد تعاني من انقطاعات الكهرباء وارتفاع أسعارها ، كيف أتصور أن تكون عندنا مئات المولدات الكهربائية! علينا أن نفكر سريعاً في إيجاد البدائل للطاقة، لماذا لا نستفيد من الغاز وهو من ضمن ثرواتنا والغاز بديل نظيف ورخيص»

وأضاف :نريد الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة وكلاهما يتطلبان كميات كبيرة من المياه وبلادنا وفقا لبيانات دولية من البلدان الواقعة تحت خط الفقر المائي وترتيبها عالمياً ١٣١ بين دول العالم، لماذا لا نفكر بدءاً من الآن بمحطات تحليه مياه البحر، لأن هناك مشاريع مماثلة قيد التنفيذ في عدة دول مهددة بالفقر المائي؟

وقال : نريد تطوير البنية الأساسية لقطاع النقل. كما نريد مزايا تشجيعية في قطاع الضرائب وإزالة التعقيدات وكثرة تعدد الأوعية الضريبية والرسوم. كما نريد الشفافية والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية والتجارية .

وأكد أن النظام والقانون اللذين يشترطان وجود نظام مؤسسي يمنع التداخل والتضارب بين الجهات الرسمية وأن تتكفل كل جهة رسمية بحماية قرارها ووثائقها بدلاً من أن تترك المستثمر يصارع جهات وأفراداً تظهر على الخط وتتعدى على حقوقه.

كما أن القضاء عامة والقضاء التجاري خاصة يشترط فيه العدالة والنزاهة وسرعة البت في النزاعات التجارية لأن القضاء هو واجهة البلاد ويعتبر القضاء من أبرز عوامل الطرد للاستثمار.

وقال: ان المطلوب من القاضي التجاري الإلمام بكل تفاصيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما في ذلك « البرنامج التنفيذي « واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية « ولائحة الإجراءات الخاصة بفض المنازعات « التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع للجامعة العربية في الدورة ٧٣ التي عقدت خلال الفترة ١٨-١٩ فبراير ٢٠٠٤م.

وأضاف :بإمكاني أن أتفاءل إذا تدفق الاستثمار العربي البيني إلى بلادنا، لأننا نشكل اكبر سوق استهلاكي على مستوى منطقتنا، حيث تفيد آخر المؤشرات أن سكان بلادنا يتجاوزون العشرين مليون نسمة وإذا قارنت ذلك بسكان الدول المجاورة لخلصت إلى أن سوقنا هي الأكبر، فعدد سكان عمان ٢,٦ مليون نسمة وسكان الكويت ٢,٤ مليون نسمة وسكان قطر ٦٠٠ ألف نسمة وسكان البحرين ٧٠٠ ألف نسمة وسكان السعودية أكثر منا بقليل بوجود مقيمين أجانب الآن. إن ذلك التفاؤل تهدده مخاطر بعض المعوقات ومن أبرزها التهريب وهي ظاهرة خطيرة وتعد من الجرائم الجسيمة الضارة بالاقتصاد الوطني وبصحة المواطن وبالبيئة الاستثمارية وأدت إلى تشوه الهياكل السعرية، فإذا كنا نشكو من التباين في أسعار المنتجات المحلية والمثلة لها المستوردة فقد ظهرت على الخط السلع المهربة لتضرب السلع المحلية والسلع المثلة لها المستوردة .

خبراء يدعون إلى خفض معدلات التضخم والتنسيق الفعال بين السياسات المالية والنقدية

خاص/الثورة
دعا خبراء اقتصاد إلى خفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة ، بحيث يتمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو ايجابي .

وشددوا على ضرورة التنسيق الفعال بين السياسات المالية والنقدية من أجل الحفاظ على معدل التضخم عند رقم أحادي مشيرين إلى أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات كفيل بتحقيق الاستقرار السعري .

وكان تقرير حكومي سابق قد حذر من بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة، حيث أن ذلك يمثل مصدر قلق للمجتمع وصناع القرار واحد التحديات الرئيسة التي تواجه وتعيق السياسات الاقتصادية في الدولة.

وارجع التقرير ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الماضية إلى مجموعة من الأسباب أهمها ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للكثير من السلع الأساسية وبصورة استثنائية وبالذات أسعار كل من المنتجات الزراعية والنفط منذ عام ٢٠٠٧م، حيث ينعكس ارتفاع مستوى الأسعار العالمية على اليمن بصورة كبيرة كونها تستورد ما نسبته ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الارتفاع غير المسبوق لمعدل نمو العرض النقدي والذي وصل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ٣٣٪، حيث تترجم الزيادة في مستويات العرض النقدي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي ومحدودية الزيادة في العرض الكلي من السلع والخدمات المتاحة إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار (زيادة في التضخم).

ولفت إلى ارتفاع مستوى أسعار الخضروات والفواكه ، وهو ما يفسر أن نسبة كبيرة من الزيادة في الرقم العام للأسعار تعزى إلى ارتفاع هذا الجزء الهام من السلع في سلة استهلاك المواطن اليمني بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى (اليورو، الين، الجنية الإسترليني) كون اليمن تستورد جزءا كبيرا من احتياجاتها من السلع من أوروبا واليابان ، وكون السلع ليست منتجات نهائية بل تشمل مدخلات الإنتاج الأخرى سواء في قطاعات الخدمات أو إنتاج السلع الأخرى ، يصبح من الطبيعي أن تمتد آثار ارتفاع الأسعار لتشمل قطاعات أخرى. ومع ارتفاع الأسعار يصبح لزاما رفع الأجور وبدل الخدمات كي تتماشى مع الواقع الجديد بالإضافة إلى وجود نوع من الاحتكار في السوق المحلية (احتكار القلة) الناتجة عن ضعف مستويات الرقابة الحكومية على الأسواق بسبب ضعف مستوى قدرات وإمكانيات الجهات المسئولة عن متابعة ومراقبة الأسواق .

وأكد التقرير أن ظاهرة ارتفاع معدل التضخم أصبحت مصدر قلق دائم للمجتمع ولصنّاع القرار وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه وتعوق السياسات الاقتصادية في الدولة، كون بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً سيعمل على انخفاض القوة الشرائيّة للعملة، وبالتالي تدنّي مستوى المعيشة، فضلا عن تراجع قدرة منتجات الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية، أضف إلى ذلك أن معدلات التضخم المرتفعة تعمل على الدفع بمستوى الأجور والمرتبات للأعلى بهدف التخفيف من حدة الآثار السلبية الناشئة عنها وبالتالي تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء مالية لمواجهة الزيادة في رواتب القوى العاملة في الجهاز الحكومي وزيادة تكاليف الإنتاج في القطاع الخاص إلى جانب دفع الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار من جديد.

وبغية السيطرة على التضخم وارتفاع معدلات الأسعار أوصى التقرير بضرورة تدخّل الدولة البنّاء في توجيه مسارات المتغيرات نحو التنمية المتوازنة والمستدامة قطاعيا ، ونشر ثقافة التميز بمعايير المنافسة النزيهة ومكافحة كلّ أشكال الاحتكار والإغراق مع تكثيف نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك والارتقاء بالوعي الاستثماري بكل السبل والوسائل المكنة خاصةً في جهازي الإعلام والتعليم، وذلك باعتبار أن المواطن هو الثروة الحقيقية للتنمية المستدامة .

كما دعا إلى تعزيز دور وزارة الصناعة والتجارة في الرقابة والإشراف على الأسواق، وذلك بالعمل على تحسين شروط المنافسة النزيهة وكسر كل أشكال الاحتكار، فضلاً عن تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك، والأهم ضمن جوانب السيطرة على معدلات التضخم هو العمل على انتهاج سياسة مالية ونقدية متوازنة يظهر من خلالها تحقيق الوظيفة الرئيسية لتلك السياسات وعلى رأسها المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي والحد من معدلات التضخم المرتفعة.

إعـــــــــــلان